الانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوروبي، الدوافع والانعكاسات

British withdrawal from the European Union, motivations and reflections



الدكتورة/راضية ياسينة مزاني
جامعة الجزائر 03، الجزائر
radirose2001@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2019/03/16 تاريخ القبول للنشر: 2019/04/12



ملخص:

يعتبر الاتحاد الأوروبي مثالا للتجربة التكاملية الناجحة لأنه بدأ مساره خطوة بخطوة من اتحاد اقتصادي بسيط في مجال الفحم والفولاذ إلى اتحاد أوروبي يضم 28دولة وله سياسة خارجية وأمنية مشتركة وسياسة أوروبية للأمن والدفاع، بالرغم أن التحدث عن دفاع مشترك كان مرفوضا تماما في بداية التكتل. ويرجع الأمر بالدرجة الأولى إلى الولايات المتحدة الأمريكية وإلى بريطانيا التي كانت دائما رافضة للخروج عن السيطرة الأمريكية وقد تمت ترجمة هذا الرفض لاحقا في 23جوان 2016 لما قامت بالاستفتاء بغرض انسحابها من الاتحاد الأوروبي الذي انضمت إلى دوله خلال العام1971، تخوفا من إبعادها عن تكتل بدأت ملامحه تظهر في القارة، لكن رغم هذا الانضمام إلا أن بريطانيا كانت دائما الحليف الوفي للولايات المتحدة الأمريكية والحامية لمصالحها في المنطقة، كما أن بريطانيا لم تكن عضوا كاملا برفضها الدخول في مجال شينغن والعمل بعملة الاتحاد نفسها، وهذا ما يجعلنا نتساءل عن مدى إيجابية انسحابها.

الكلمات المفتاحية: الاتحاد الأوروبي؛ بريطانيا؛ الولايات المتحدة الأمريكية؛ مجال شينغن؛ منعطف سان مالو؛ الانسحاب؛ البريكست.

Abstract:

The EU is an example of a successful integration experiment because it began its step-by-step path from a simple coal and steel economic union domain to a 28-nation European Union with a common foreign and security policy ,and a European security and defense policy, although talking about a common defense was totally unacceptable at the start of the bloc, This was mainly due to the United States of America and to Britain, which was always reluctant to get out of American control. This rejection was later explained on June 23,2016, because of the referendum for the purpose of withdrawing from the European Union, which joined its country in 1971 for fear of being expelled from the bloc began to be held on the continent, But despite this accession, Britain has always been a loyal ally of the United States and protector of its interests in the region, and Britain was not a

full member by refusing to enter the field of Schengen, *work in the same currency Union, and this makes us wonder how positive withdrawal is.*

key words: *European Union; Britain; United States of America; Schengen area; St. Malo turn; withdrawal; Brexi.t*

مقدّمة:

يعتبر الاتحاد الأوروبي أفضل تجربة تكاملية ناجحة كون دوله استطاعت تخطي العديد من العقبات ورفع العديد من التحديات والصمود لإنجاح هذه الوحدة رغم المشاكل التي واجهتها ولا تزال تواجهها، ومن بين هذه المشاكل نذكر الموقف البريطاني الذي كان منذ البداية تابعا للولايات المتحدة الأمريكية، ومعارضا للسياسات الأوروبية في العديد من القضايا خاصة في مجال الدفاع، لكن رغم هذه الاختلافات كانت الدول تجد دائما قاعدة مشتركة للاستمرار، بينما تلقى الاتحاد الأوروبي صدمة كبيرة في 23 جوان 2016 لما ظهرت نتيجة الاستفتاء البريطاني لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي، حيث كان هذا بمثابة تهديد للوحدة الأوروبية وزعزعة للاستقرار الذي عملت الدول المؤسسة له على ارسائه منذ خمسينيات القرن الماضي.

فما هي الأسباب الحقيقية وراء القرار البريطاني بالانسحاب وما هي تداعيات هذا القرار على الإتحاد من جهة و على بريطانيا من جهة أخرى؟

للإجابة على هذه الإشكالية تم وضع الفرضيات التالية:

1- انضمام بريطانيا إلى السوق الأوروبية المشتركة كان منذ البداية عائقا لمسار الاتحاد،

2- الانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوروبي لن يؤثر على وحدة هذا الأخير.

وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن في التحليل من أجل الوصول إلى الهدف المرجو من هذا المقال وهو البحث في العلاقات الأوروبية البريطانية، وتوضيح التوتر الذي كان موجودا بين الطرفين منذ البداية وعدم الاتفاق حول مسار الإتحاد الأوروبي وعلى هذا الأساس، فخروج بريطانيا لن يتسبب في تفكك الاتحاد الأوروبي، بل على العكس تماما فإن ذلك سيزيد من قوة هذا الأخير لاسيما في مجال الدفاع، لأنه بهذا الانسحاب سيتم وضع حد نوعا ما للتدخل الأمريكي الذي كان يتم من خلال بريطانيا بالدرجة الأولى.

المبحث الأول

علاقة بريطانيا بالدول الأوروبية

إذ رجعنا للتاريخ، يمكن الاستنتاج بكل سهولة أنّ الانسحاب البريطاني من الاتحاد كان سيحدث لاحقا، فمنذ القديم اتسمت العلاقة بين بريطانيا ودول أوروبا بالتوتر وذلك بفعل التباين الموجود في المصالح. حيث أن بريطانيا تعتبر دائما الحليف الوفي للولايات المتحدة الأمريكية، لكن انتمائها للقارة الأوروبية كان يجبرها في بعض الأحيان على الدخول في اتفاقيات مع دولها لتفادي التهميش من جهة،

ولتحقيق مصالحها من جهة أخرى، وهذا ما سوف يتضح من خلال هذا المبحث الذي يتناول مطلبين، الأول تم التطرق فيه إلى المنظمات التي انضمت بريطانيا إليها، وتلك التي رفضت الانخراط فيها.

أما المطلب الثاني فسيتم التطرق من خلاله إلى التغير في السياسة البريطانية في فترة وزيرها الأول توني بلير.

المطلب الأول: بريطانيا بين المنظمات الاندماجية والمنظمات التعاونية

عند نهاية الحرب العالمية الثانية، وجدت أوروبا الغربية نفسها محطمة، وكانت بحاجة لمنظمات تضمن لها إعادة البناء الاقتصادي، ومنظمات تضمن لها الأمن، وخلال هذا البناء كانت علاقة بريطانيا بالدول الأوروبية معقدة، وهذا لأنها كانت تنضم لمنظمات وترفض الأخرى حسب مصلحتها ومصلحة حليفتها أمريكا.

الفرع الأول: الرفض البريطاني لمعظم المنظمات الأوروبية

مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية أصبحت بريطانيا مضطرة إلى التوقيع على بعض الاتفاقيات مع الدول الأوروبية لأنها كانت بحاجة للحماية ضد أي خطر ألماني محتمل، وكانت أولها اتفاقيات دانكيرك سنة 1947 مع فرنسا للوقوف في وجه ألمانيا، و هو حلف دفاعي لمدة خمسين سنة[(1)].

ثم دخلت بريطانيا في اتفاقية ثانية وهي معاهدة بروكسل مع كل من هولندا وبلجيكا واللكسمبوغ وفرنسا سنة 1948، وهي اتفاقية تعاون في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والدفاع المشترك ضد ألمانيا[(2)].

كما كانت بريطانيا من الدول الموقعة على اتفاقية مجلس أوربا 1949 إلى جانب كل من الدانمارك والنرويج والسويد وإيرلندا وبلجيكا واللكسمبورغ وهولندا وفرنسا وإيطاليا[(3)]. هدف هذا المجلس كان تحقيق اتحاد ضيق بين الدول الأعضاء للمحافظة على مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان.

لكن كافة الاتفاقيات المذكورة سابقا باءت بالفشل لأن الدول الأعضاء كانت ترغب في تشكيل نوع من الإتحاد الضيق، إلا بريطانيا التي لم تكن ترى نفسها في هذا المسار، وخاصة بعد إنشاء حلف الشمال الأطلسي سنة 1949، الذي كان سيضمن الحماية للقارة الأوروبية بعد أن أصبح الخطر يأتي من الإتحاد السوفياتي، الذي برز كقوة عظمى تنافس الولايات المتحدة الأمريكية، وليس من ألمانيا التي كانت ضعيفة وأصبحت لا تشكل أي خطر.

لم تتوقف محاولات الدول الأوربية في التكتل وخاصة أن فرنسا كانت تريد لعب دور على الساحة الدولية والابتعاد عن الولايات المتحدة الأمريكية، لكن هذه المرة كانت محاولات الإتحاد مع ألمانيا و ليس مع بريطانيا.

كانت المبادرة الأولى في المجال العسكري بتشكيل المجموعة الأوروبية للدفاع سنة 1952، وهو حلف دفاعي مشترك بين كل من فرنسا وألمانيا وبلجيكا وهولندا واللكسمبورغ، إلا أنه كان مشروعا فاشلا للأوضاع الاقتصادية والأمنية التي كانت تعاني منها الدول الأوروبية في تلك الفترة هذا من جهة ومن جهة أخرى لتبعية هذه المنظمة لحلف الشمال الأطلسي، الأمر الذي كانت ترفضه فرنسا.

كانت المحاولات الثانية في المجال السياسي مع اتفاقيات فوشيه الأولى سنة 1961 واتفاقية فوشيه الثانية سنة 1962[4]. والتي كان الهدف منها تشكيل سياسة خارجية مشتركة وسياسة دفاعية مشتركة بين كل من فرنسا والجمهورية الفدرالية الألمانية وإيطاليا وبلجيكا وهولندا واللكسمبورغ. ثم اتفاقية الإليزيه 1963 بين فرنسا وألمانيا[5]، هدفها توحيد السياسة الخارجية للبلدين.حيث كان الرئيس الفرنسي آنذاك شارل دوغول يريد إبعاد بريطانيا عن الاتفاقيات تجنبا لمنافسة هذه الأخيرة من جهة في القيادة، وإبعاد الولايات المتحدة الأمريكية عن القارة من جهة أخرى.و بالرغم من فشل هذه الاتفاقيات كون ان التطرق الى سياسة خارجية ودفاع مشترك كان سابقا لأوانه، إلا أنها كانت من جهة بداية صفحة جديدة من التعاون مع عدو سابق وهو ألمانيا، وقاعدة لبناء اتحاد أوربي قوي لاحقا من جهة أخرى.

ورغم الفشل في المجال السياسي ومجال الدفاع نجحت الدول الأوروبية الستة في المجال الاقتصادي، حيث كانت الانطلاقة بالمجموعة الأوروبية للفحم والفولاذ1952. كانت بريطانيا غائبة في هذه المنظمة الاندماجية CECA، رغم أنها كانت حاضرة في المنظمات التعاونية OECE المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي والتي تحولت إلى OCDE المنظمة الاقتصادية للتعاون والتنمية، وهذا لأن المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي التي تعتبر أول منظمة أوروبية تعاونية في هذا المجال والتي أنشأت بعد الحرب العالمية الثانية سنة 1948، أوكلت لها مهمة توسيع المساعدات الأمريكية على دول أوروبا الغربية والتي قدرت ب13 مليار دولار حصلت منها بريطانيا على أكبر نسبة تقدر بـ: 26 %[6]، أي حوالي 3165.8 مليون دولار، وكان هدف المنظمة تطوير المنتجات الوطنية للدول الأعضاء وتقوية الروابط الاقتصادية وتخفيض الأسعار الجمركية وإزالة القيود عن الواردات، وما يميز هذه المنظمة أنها ذات طابع تعاوني وليس فوق قومي.

كرد فعل على السوق الأوروبية المشتركة التي لم تنضم بريطانيا إليها بعد، قامت هذه الأخيرة مع كل من السويد و النرويج والدانمارك وسويسرا والبرتغال والنمسا بتشكيل مجموعة الدول الأوروبية للتبادل الحر AELE[7] سنة 1956، لكنها لم تكن بنفس الفعالية وهذا لغياب عنصر الاندماج الموجود في السوق المشتركة وقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية على إشراك الكتلتين في تيار واحد وهذا من خلال تحويل المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي إلى المنظمة الاقتصادية للتعاون والتنمية سنة 1961، مع انضمام كل من كندا والولايات المتحدة الأمريكية إليها، وهذا ما يوضح رغبة هذه الأخيرة في السيطرة على أوروبا والوقوف في وجه أي مبادرة أوروبية تقف في وجه الصادرات الأمريكية.

لكن الدول الأوروبية الستة في إطار المجموعة الأوروبية للفحم والفولاذ واصلت اندماجها في المجال الاقتصادي وبدأت مسيرتها في إبعاد الولايات المتحدة عن هذا المسار، هذه المنظمة التي ستتحد لاحقا مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية والمجموعة الأوروبية للطاقة الذرية خلال العام1967، لتشكل المجموعة الأوروبية.

بريطانيا كانت رافضة للانضمام للسوق المشتركة خوفا مما سيترتب عن تطبيق الأسعار الزراعية المرتفعة التي تسود القارة من آثار على بريطانيا بالإضافة إلى أثر الانضمام على علاقاتها مع دول الكومنولث

التي تلعب دورا هام في مركز بريطانيا كدولة قوية فما يقارب 8 % من الاقتصاد البريطاني يعتمد على التجارة مع دول الكومنولث و ثلث تجارة بريطانيا مع هذه الدول حيث تستقبل بريطانيا ما يقارب من سدس صادرات كندا، ثلث صادرات الهند وأستراليا وأكثر من نصف صادرات نيجيريا ونيوزلندا، ولذلك فإن انضمامها إلى السوق الأوربية المشتركة يعني منع الدخول الحر لهذه السلع إلى بريطانيا كما أنها ستلاقي معاملة سيئة من السلع المناظرة التي توفرها دول السوق هذا ما سوف يؤدي إلى حرمان الصادرات البريطانية من التفضيل الذي كانت تتلقاه من دول الكومنولث في السابق.

الفرع الثاني: الانضمام البريطاني إلى السوق الأوروبية المشتركة

رغم كل ما تم ذكره سابقا، كان على بريطانيا أن توطد علاقاتها مع الدول الأوروبية للصعوبات الاقتصادية التي بدأت تواجهها في ميزان المدفوعات وحاجتها إلى رفع صادراتها، حيث تبين لها أنها لم تعد تستطيع أن تحافظ طويلا على معدل كاف للنمو إذا لم تنضم إلى السوق الأوروبية المشتركة، وخاصة أن هذه الأخيرة كان لها أبعاد أخرى غير الجانب الاقتصادي فقد تبين لبريطانيا أن عليها المشاركة في التوسع الأوروبي بطريقة فعالة وخاصة مع التطور الذي بدأ يطرأ على السوق وتغير العلاقات بين ألمانيا وفرنسا وتأكيد الدول على البناء الأوروبي، وأن شراكة بريطانيا في إطار مجموعة الدول الأوروبية للتبادل الحر AELE غير كافية للالتحاق بمستوى الدول الأعضاء الذين كانوا أكثر سرعة في التطور بالمقارنة معها.أضف إلى هذا أن الحكومة البريطانية كانت متأكدة أنه إذا تعرضت إلى أزمة مالية وهي في ظل السوق الأوروبية المشتركة سوف تتلقى مساعدة خاصة وفقا للمادة108من اتفاقية روما1957[8]، كما أن ديناميكية العلاقات الاقتصادية التي بدأت تسود في تلك الفترة و التي يسودها التنافس ستكون لصالحها.

على هذا الأساس وخاصة مع ظهور تيارات فكرية داخل بريطانيا تريد الانضمام إلى السوق المشتركة، طلب الوزير البريطاني الأول آنذاك هارولد ماكميلان سنة1961عضوية بلده في المجموعة الاقتصادية الأوروبية، الطلب الذي رفضه الرئيس الفرنسي شارل دوغول الذي كان يريد إبعاد بريطانيا عن البناء والتقرب من ألمانيا، وعليه لم يسجل أي تطور في العلاقات حتى تولى جورج بونبيدو الحكم في فرنسا والذي كان أكثر تفتحا.

خلال هذه الفترة كان هناك تضارب في المواقف البريطانية حول تجديد الطلب فمن جهة الحاجة الاقتصادية للانضمام لا تزال موجودة و هذا ما كان قد صرح به الوزير البريطاني آنذاك هارولد ولسن[*] الذي كان ضمنيا ضد إعادة تجربة طلب الانضمام وخاصة أن الجانب السياسي والدفاعي كان يطرح نفسه من جهة أخرى، حيث صرح الوزير الأول أن التقارب البريطاني الأوروبي في المجال الاقتصادي لن ينبع عنه واجبات سياسية أو عسكرية ذات طابع فوق قومي وفي نفس السياق، صرح وزير الدفاع البريطاني آنذاك براون م أن الحكومة البريطانية ليس لها نية تغيير سياستها الخارجية أو تغيير علاقاتها الخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية في حالة الدخول في السوق الأوروبية المشتركة[9].

وخلال العام 1969 انعقدت قمة جمعت رؤساء الدول الأعضاء وفتحت المجال للمفاوضات للانضمام البريطاني والدنمركي والنرويجي، تم التوقيع من خلالها على قبول الدول سنة 1972. وانضمت في

1973[10] كل من بريطانيا ايرلندا والدانمارك. لكن كانت بريطانيا متحفظة فيما يخص مجال شينغن والعملة الموحدة[11].

المطلب الثاني: بريطانيا من الجمود إلى الليونة.

كما اتضح من المطلب الأول فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية وبريطانيا ترفض الاحتكاك مع الدول الأوربية خاصة في أمور الدفاع وهذا بحكم علاقتها الوطيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ثم اضطرت إلى الانضمام للسوق الأوروبية المشتركة ولاحقا تغيير سياستها الخارجية إزاء أمور الدفاع، وهذا ما سوف يتضح من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: أسباب تغير الموقف البريطاني

كانت بريطانيا منذ العام1948 من الدول المتشددة إزاء أي حلف دفاعي أوروبي، ورغم أنها كانت عضوا في الإتحاد الأوروبي وموقعة على اتفاقية ماستريخت، التي أسست السياسة الخارجية والأمنية المشتركة سنة 1992إلا أنها أبدت تحفظا حول قضايا الدفاع التي بقيت حكرا على حلف الشمال الأطلسي، وكانت ترفض أي محاولة أوربية في مجال الدفاع خارج نطاقه، ورغم وجود اتحاد أوروبا الغربية التي كانت الذراع المسلحة للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة والتي كانت بريطانيا عضوا فيها، إلا أن هذه المنظمة كانت تابعة للحلف، بقيت فرنسا من جهتها متمسكة بفكرة الاندماج بين الدول الأوروبية والمستقلة عن الولايات المتحدة ألأمريكية وكان على بريطانيا أن تختار المشاركة في هذا الإتحاد أو أن تبقى تمارس دور الوسيط بين أوروبا وأمريكا[12].

بدأ الموقف البريطاني يعرف نوعا من الليونة مع وصول توني بلير للحكم الذي كان ينتمي إلى حزب العمال في 01ماي 1997[13]، فقد قام الوزير الأول بتعديلات في السياسة الخارجية لبلده والتي توضحت في القمة الأوروبية ببورتشاش بالنمسا في 25 أكتوبر 1998 حيث أعلن أن بريطانيا مستعدة أن تعمل لصالح هوية أوروبية للدفاع[14].

كان الأمر الذي جعل بريطانيا تغير موقفها حروبَ البوسنة والأزمة الكوسوفارية التي كانت قد بدأت والتي كشفت نقائص الدول الأوروبية في مجال الدفاع فمن جهة أوروبا كانت غير قادرة على فرض السلام في عقر دارها ومن جهة أخرى أمريكا لم تطلع شركاءها على خططها وأهدافها في كوسوفو وكان هذا بمثابة ضربة قوية لبريطانيا الحليف الوفي لها، وعلى هذا الأساس وجدت بريطانيا نفسها مضطرة إلى التعاون أكثر مع الدول الأوروبية وهذا تخوفا من فكرة عزلها من بناء بدأ في التطور، فمن جهة كانت بريطانيا تسعى إلى لعب دور القائد في المنطقة وتطوير القدرات الدفاعية الأوروبية لمواجهة الأزمات، ومن جهة أخرى المحافظة على التوازن مع الحلف وخاصة مع ظهور التقارب الفرنسي الألماني فبريطانيا كانت تريد الوقوف في وجه أي مبادرة أوروبية تكون بعيدة عن المبادئ الأطلسية[15].

الفرع الثاني: منعطف سان مالو

يعتبر منعطف سان مالو الذي أنعقد في 04ديسمبر بين فرنسا و بريطانيا1998البداية الرسمية لتغير الموقف البريطاني من خلال صياغة نص مشترك يتضمن الإجراءات الواجب اتخاذها من أجل تمكين

الإتحاد الأوروبي من أخذ القرارات في الجانب العسكري وهي أن يمتلك الإتحاد الأوروبي الوسائل اللازمة لذلك وتطوير قدراته العسكرية المستقلة والتي تكون قادرة على الوقوف في وجه أي تهديدات يمكن أن تتعرض لها القارة الأوروبية أو حتى مناطق أخرى من العالم، ولا بد من دعم هذه القوة بصناعات عسكرية قوية ذات تكنولوجيات متطورة[16]، وجاء في النص النهائي للقمة ضرورة الالتزام بثلاثة مبادئ أساسية هي[17]:

- أن يكون الدفاع الأوروبي جزء مدمج في الإتحاد وفي العمود الثاني له وهو السياسة الخارجية والأمنية المشتركة،
- أن يمتلك الإتحاد الأوروبي قدرات مستقلة لإمكانية اتخاذ القرار،
- أن يكون هناك احترام وضع كل شريك إزاء حلف الشمال الأطلسي.

فالهدف من هذه القمة ليس الاستقلال الكلي عن الحلف وهذا ما بقيت بريطانيا تؤكد عليه وإنما تقليص الاعتماد الأوروبي عليه، وتزويد الاتحاد بقوة خاصة به وهذا ما تم التأكيد عليه لاحقا في قمة كولون 3و4 جوان1999 التي ركّزت على ضرورة إعطاء الإتحاد دورا أقوى من خلال تدعيم وتعزيز السياسة الخارجية والأمنية المشتركة بقوة عسكرية وهياكل مؤسساتية لصناعة القرار، بالنسبة للقوة العسكرية فقد تم ضبط خصائصها في قمة هلسنكي في 10-11ديسمبر 1999 أين سميت بالأهداف العامة للقدرات headline goal وهي قوات مكونة من ستين ألف جنديا قادرة على الانتشار في ظرف ستين يوما[18]، حيث كانت بريطانيا ثاني دولة مساهمة بعد ألمانيا ب 12500 جندي و72 طائرة و18باخرة[19]، وتم وضع هياكل جديدة وهي اللجنة السياسية والأمنية الدائمة واللجنة العسكرية وأركان الجيش، وتم تحويل كل وسائل إتحاد أوروبا الغربية إلى السياسة الأوروبية للأمن والدفاع.

رغم المحاولات الأوروبية للقيام بهذا البناء الأوروبي إلا أن بريطانيا رغم مرونتها بالمقارنة مع بداية التكتل، ومساهمتها الفاعلة في هذا البناء خاصة من الجانب الاقتصادي إلى جانب ألمانيا وفرنسا، إلا أنها بقيت تحمي المصالح الأمريكية في المنطقة وموافقتها لأغلب قراراتها خاصة تلك المتعلقة بالمجال العسكري والبقاء تحت مظلة حلف الشمال الأطلسي لضمان الأمن الأوروبي وهذا ما أشارت إليه منذ البداية عندما تنازلت بشأن بناء دفاع أوروبي مستقل عن الحلف مصرحة أن الأمر لا يتعلق بإنشاء جيش أوروبي، كما أن الأمر لا يتعلق بتغيير أو منافسة حلف الشمال الأطلسي بأي طريقة[20].

وهذا ما اتضح عند أي مشكل يواجه الاتحاد الأوروبي، حيث نجد أن بريطانيا تقف لصالح الولايات المتحدة الأمريكية كما هو الحال بين اليونان وتركيا حيث طلبت هذه الأخيرة تدخل أمريكا لوقف مسار السياسة الأوروبية للأمن والدفاع تخوفا من وقوف الإتحاد في وجه تركيا مساندة لليونان باسم مبدأ الأمن الجماعي وهنا بدأت المفاوضات الأمريكية التركية والبريطانية على أساس وثيقة بريطانية وهي وثيقة إسطنبول 28 مايو 2001، وقد تم في الأخير تحديد العلاقة بين الدول الأوروبية الأعضاء وغير الأعضاء في الإتحاد الأوروبي حول الاستعمال الآلي لوسائل الحلف وهي اتفاقيات برلين+[21]، وبضغوطات أمريكية وبريطانية على الإتحاد الأوروبي وافق هذا الأخير على قبول ترشح تركيا.

المبحث الثاني

قرار الانسحاب البريطاني من الإتحاد الأوروبي

صوت البريطانيون في 23 جوان 2016 بنعم لصالح خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي وكان هذا بمثابة صدمة للدول الأوروبية خاصة وأن الإتحاد كان يعاني منذ فترة من مجموعة من المشاكل، وسيعالج هذا المبحث عنصرين مهمين:أولا سبب اتخاذ بريطانيا لقرار الانسحاب وثانيا انعكاسات هذا الانسحاب على بريطانيا من جهة وعلى الدول الأوروبية من جهة أخرى.

المطلب الأول: أسباب الانسحاب البريطاني

إن فكرة الانسحاب البريطاني ليست بجديدة فانضمام بريطانيا إلى السوق الأوروبية المشتركة لاق معارضة شديدة، فقد قام البريطانيون خلال العام 1975 باستفتاء وطني حول الموضوع لكن كانت النتيجة إيجابية لصالح بقاء بريطانيا، أربعين سنة بعد هذه الحادثة تم تنظيم استفتاء ثان لكن كانت النتيجة هذه المرة إيجابية لصالح الانسحاب، فما هي أسباب هذا القرار هذا ما سوف يتضح من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول:الأسباب الداخلية

منذ عضوية بريطانيا في المجموعة الاقتصادية خلال العام 1973 وعلاقتها مع أوروبا محل خلاف وتشكيك وتردد ففي1975دعت الحكومة البريطانية شعبها للاستفتاء من أجل الانسحاب من السوق الأوروبية المشتركة، وكانت النتيجة 67% لصالح الموافقة على البقاء، وفي 1983 سعى حزب العمال للانسحاب لكن فاز حزب المحافظين، وفي 1990 انقسمت حكومة المحافظين بقيادة جون ماجور حول ماستريخت وهذا ما أدى إلى ضعف الحزب.

في 2016 انقسم حزب المحافظين مجددا بقيادة دافيد كامرون حول علاقة البلد بأوروبا، وزاد الضغط عليه من قبل حزب استقلال المملكة المتحدة وهذا ما دفع به إلى التعهد بالتفاوض مع الاتحاد الأوروبي والدعوة للاستفتاء. وقد خالف المنتخبون كافة استطلاعات الرأي العام وصوتوا لانسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بأغلبية وصلت إلى 51.9% بنسبة مشاركة بلغت 72.2%[22]. وقد صرح أكثر من 49 % من المصوتين المؤيدين للانسحاب أن السبب الرئيسي لمساندتهم للخروج من الإتحاد هو أن القرارات المتعلقة بالمملكة المتحدة لا بد من اتخاذها من داخل المملكة المتحدة. وهناك العديد من الأسباب الداخلية الأخرى التي أدت إلى التعجيل باتخاذ قرار الانسحاب يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- مسائل الأمن والدفاع، فأكبر مشكل بالنسبة لبريطانيا هو أن تشكل أوروبا حلفا دفاعيا بعيدا عن المبادئ الأطلسية لذلك -وكما توضح في المبحث الأول- كانت دائما تعيق هذا المسار أو توافق عليه لكن بتحفظ في بعض النقاط،

- التحامل البريطاني ضد فرنسا وألمانيا والتحيز لأمريكا وهذا ما أدى إلى رفض العديد من الالتزامات الألمانية الفرنسية خوفا من زيادة الإصلاحات في الإتحاد الأوربي على حساب بريطانيا،

- رفض التوسع الذي تحاول إرسائه كل من فرنسا وألمانيا وخاصة تشكيل فدرالية ودستور مشترك وهذا ما يعني الذوبان في هذا الإتحاد والخضوع إلى الدستور المركزي والعمل بنفس الوحدة وهذا لا يتماشى والمعتقدات البريطانية التي ترفض الخضوع لأن هذا يعني فقدانها لسيادتها،

- رغبة بريطانيا في الحصول عل الحرية المطلقة في إبرام اتفاقيات مع الدول غير الأعضاء في الإتحاد الأوروبي من دون التزامات نحو هذا الأخير،

- التخلص من الرسوم التي يجب أن تدفعها في كل مرة إلى أوروبا.

الفرع الثاني: الأسباب الخارجية

هناك عدة أسباب خارجية دفعت بريطانيا إلى اتخاذ قرار الانسحاب أهمها:

- الأزمات المالية التي أصبح يعاني منها الإتحاد الأوروبي خاصة بعد التوسع الذي عرفه الإتحاد الأوربي نحو دول أوربا الوسطى والشرقية بين 2004-2007. والأزمة الاقتصادية العالمية 2007 وأزمة اليونان والأزمة الإسبانية، إذ أن تمويل الاتحاد يقع على الدول الكبرى الثلاث ألمانيا وفرنسا وبريطانيا، وحسب قانون الاتحاد الأوروبي على الإتحاد تحمل ميزانية الأعباء في حالة مواجهة أحد أعضائه لمشكلة مالية وهذا ما أدى إلى انخفاض معدلات النمو.

- تنامي ظاهرة الإرهاب، حيث أصبحت كل الدول تعاني من هذه الظاهرة وحسب الخبراء البريطانيين سيمكن الانسحاب، بريطانيا من تحديد من سيدخل ومن سيخرج من البلد وهذا ما سوف يقلص من هذه الظاهرة داخل البلد، وقد صرح ريتشارد كيمب الرئيس السابق للفريق الدولي لمكافحة الإرهاب"إن خروج بريطانيا سيكون مفيدا أمنيا حيث سنكون قادرين على تحديد من يدخل و من لا يدخل للمملكة المتحدة"[23]، كما أن وزير العدل البريطاني دومنيك راب صرح "أن الخروج من شأنه ردع هجمات إرهابية في المستقبل"[24].

- مشكل المهاجرين واللاجئين حيث أصبحت بريطانيا تعاني من تدفق هائل من المهاجرين واللاجئين، إذ وصل عدد المهاجرين 333.000شخص سنة 2015[25]، وهذا ما أدى إلى زيادة النفقات البريطانية، ولم تستطع الوزارة الأولى اتخاذ إجراءات لمنع هذا التدفق لطبيعة علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي، فقد كانت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل قد قررت فتح أبوابها إلى اللاجئين لكن لم تتخذ الإجراءات الصحيحة لذلك فقد أصبحت الهجرة واللجوء إلى بريطانيا أو ألمانيا أو فرنسا حلم العديد من خارج وحتى من داخل الإتحاد الأوروبي الأمر الذي تسبب في الفوضى خاصة من قبل الأحزاب المناهضة لأوروبا والكارهة للأجانب مثل حزب الاستقلال البريطاني الذي قاد حملة المغادرة[26].

لذلك فانسحاب بريطانيا من الإتحاد سيمكنها من اتخاذ تدابير فردية لوقف هذه الظاهرة بعيدة عن القوانين المشتركة للإتحاد الأوروبي.

- السياسات الأمنية والدفاعية للإتحاد الأوروبي: فمنذ البداية وبريطانيا تتحفظ على سياسات مشتركة خاصة في مجال الدفاع و هذا لطبيعة علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية الرافض للاستقلالية عن حلف الشمال الأطلسي.

المطلب الثاني: تداعيات الانسحاب البريطاني من الإتحاد الأوروبي

كانت بريطانيا عضوًا في السوق الأوروبية المشتركة منذ 1973، ورغم تحفظها على مجموعة من المسائل إلا أنها كانت عنصرا فعالا إلى جانب ألمانيا وفرنسا، حيث تعتبر هذه الدول الثلاث محركا للإتحاد الأوروبي لقوتها خاصة في المجال الاقتصادي، لذلك فإن اتخاذ بريطانيا لقرار الانسحاب لا يخلو من انعكاسات على بريطانيا من جهة وعلى باقي دول الإتحاد الأوروبي من جهة أخرى و هذا ما سيوضحه هذا المطلب.

الفرع الأول: انعكاس الانسحاب البريطاني على بريطانيا

رغم أن القرار اتخذه أغلبية الشعب البريطاني من أجل القضاء على المشاكل التي أصبحت تواجهها بريطانيا إلا أن انسحابها لن يحل هذه المشاكل بل بالعكس سيواجه البلد مجموعة من التحديات:

1- اقتصاديا:

عانى الجنيه الإسترليني انخفاضا لم يشهده منذ عقود، فمباشرة بعد الإعلان عن نتائج الاستفتاء تم تسجيل خسائر في البورصة وصلت إلى 120مليار جنيه إسترليني، مع انخفاض قيمة هذا الأخير إلى أدنى مستوى له منذ 31 سنة مقابل الدولار الأمريكي، وأعلن البنك المركزي الإنجليزي عن خفض معدلات الفائدة بنسبة لم تشهدها بريطانيا وصلت إلى 0.25 %[(27)]، وعلى المدى الطويل سيكون لخروج بريطانيا تأثيراته في لندن كمركز مالي وفي التجارة ومستوى المعيشة و قدرة بريطانيا التفاوضية على الدخول في اتفاقيات تجارة حرة مع دول أخرى. كما ستتأثر العديد من القطاعات كالقطاع الصحي والزراعي الذي يعمل فيه الكثير من الأوروبيين.

ناهيك عن ذلك طالبت أوروبا بريطانيا بدفع التزامات مالية تصل إلى 60 مليار أورو كفاتورة للبريكست حتى تسمح لها بالانسحاب[(28)].

2- سياسيا:

استلمت تيريزا ماي مكان دافيد كامرون وأصبحت بريطانيا تواجه تقسيما سواء في الرأي العام أو في الأحزاب، فعلى مستوى الرأي العام، فقد انقسم هذا الأخير بين رافض للانسحاب ومؤيد له، حتى في هذا التأييد انقسام بين مؤيد لخروج ناعم أي الانسحاب مع الحفاظ على علاقات وطيدة مع الإتحاد وخاصة عندما يتعلق الأمر بالأمور الاقتصادية، ومؤيد لخروج خشن أي التخلص من كل القيود والالتزامات اتجاه الإتحاد الأوروبي.

أما على مستوى الأحزاب فقد أدت نتيجة الاستفتاء إلى تنافس على القيادة داخل حزب العمال المعارض وفي حزب استقلال المملكة المتحدة الذي شكل جزءا هاما من الحملة المؤيدة للانسحاب البريطاني، وقد تمت الدعوة إلى إعادة التصويت من قبل الأطراف التي رفضت الانسحاب.وأعلنوا على أن هذا الأخير سيفتح المجال كذلك لتفكك بريطانيا. فهناك تهديد لمستقبل هذه الأخيرة كدولة قومية

موحدة، فقد عبرت اسكتلندا عن رغبتها في البقاء، وأعلنت عن القيام باستفتاء للاستقلال عن بريطانيا، والشيء ذاته بالنسبة لايرلندا التي دعت لتوحيد الايرلنديتين.

كما أن الانقسام حول طريقة الانسحاب وطريقة تسيير تريزا ماي لملف البريكست أدى إلى تفكك داخل حزب المحافظين الحاكم حيث أنه ومنذ جويلية 2018 يشهد عدة استقالات:ديفيد ديفيس وزير البريكست وبوريس جونسون وزير الخارجية تبعهما في نوفمبر كل من دومنيك راب وزير البريكست الجديد وشايلش فارا وزير الدولة المكلف بشؤون ايرلندا الشمالية ولستير ماكفي وزيرة العمل والمعاشات البريطانية وسويلا بريفمان وزيرة الدولة المكلفة بشؤون البريكست(29).

3- أمنيا:

ستواجه بريطانيا تحديات فورية ويتوجب عليها تعديل النماذج الحالية للتعاون في هذا المجال خاصة قضايا الإرهاب والجريمة المنظمة والأمن الإلكتروني وقد صرح الخبراء عن تخوفهم من احتمال خسارة بريطانيا إمكانية الولوج إلى منصات تبادل المعلومات التابعة للاتحاد الأوروبي والمساهمة فيها، وهذا ما سوف يؤدي إلى تكاليف إدارية أكبر وتأخيرات أكبر وحتى ضياع المعلومات عن التهديدات المحتملة عند انفصال المؤسسات.

4- دفاعيا:

وكما اتضح في المبحث السابق، كانت بريطانيا منذ البداية تتحفظ على مسائل الدفاع المشترك خاصة عندما يتعلق الأمر بالعلاقات مع حلف الشمال الأطلسي وانسحابها سيمكنها من البقاء تابعة له في هذا المجال دون أن تضطر لمواجهة حلفائها الأوروبيين الذين يرغبون بالاستقلالية عنه، لكنها ستفقد دورها في القارة وتستثنى من أي تطور في مجال الدفاع المشترك.

الفرع الثاني: انعكاس الانسحاب البريطاني على باقي دول الإتحاد الأوروبي

إن بريطانيا عضو في السوق المشتركة الأوروبية منذ سبعينيات القرن الماضي، وساهمت إلى جانب فرنسا وألمانيا في إرساء قواعد الإتحاد الأوروبي رغم تحفظها على بعض السياسات ولذلك فانسحابها من هذا التكتل الذي دام وتطور خطوة بخطوة على مدار السنين وصمد في وجه العديد من المشاكل سيكون له تداعيات على مستوى الإتحاد الأوربي الذي سيواجه الكثير من التحديات.

1- اقتصاديا:

يواجه الاتحاد الأوروبي تحديا ضخما بانسحاب بريطانيا التي تمثل صادراتها إلى خارج الإتحاد 19.9 %من إجمالي صادرات الإتحاد وتساهم بنحو 8.5 مليار يورو في ميزانية الإتحاد أي ثالث دولة من حيث السكان.كما تعتبر سوقا ضخمة ولاعبا مؤثرا في عملية صنع القرار، لها دور مهم على الساحة الدولية وإمكانيات عسكرية ضخمة. فمباشرة بعد الاستفتاء و مع الخسائر التي شهدتها بريطانيا على مستوى الجنيه الإسترليني انخفضت السوق في ألمانيا بنسبة 6.8% و في إيطاليا و إسبانيا بنسبة 12.5%.

وقد شهد الاجتماع غير الرسمي ببروكسل في 23 فيفري 2018 انقساما بين الأعضاء 27 حول اقتراح زيادة المساهمات الدولية للدول الأعضاء لسد النقص الذي ستتركه بريطانيا والمقدر ب 15 مليار

أورو[30]، فالبعض قبل الاقتراح وخاصة الزيادة في الإنفاق على مجالات الهجرة والدفاع والأمن مثل ألمانيا وفرنسا وإسبانيا والبعض الآخر رفض على غرار الدنمارك والسويد والنمسا.

1- سياسيا:

يمكن أن يؤدي الانسحاب البريطاني إلى مشاكل بين القادة السياسيين وكذلك يمكن أن يؤثر على مصداقية الإتحاد الأوروبي وبقائه.فقد تكون هناك دعوات أخرى للانسحاب من قبل الدنمارك وفنلندا وهولندا والسويد من أجل أن تحذوَ حذوَ بريطانيا[31].

2- أمنيا:

يخاطر الاتحاد الأوروبي بخسارة بلد مهم ذو خبرة وكفاءة في مجال الأمن والشرطة والمخابرات لأنها كانت محركا أساسيا للإصلاحات الأوروبية في هذا المجال.

3- دفاعيا:

انسحاب بريطانيا من الاتحاد سيمكن هذا الأخير من مواصلة تطوير سياسته الدفاعية بعيدا عن حلف الشمال الأطلسي لكنه سيخسر المساهمات المالية البريطانية الكبيرة في هذا المجال.

الخاتمة:

إلى حد الآن لم تنسحب بريطانيا من الإتحاد الأوروبي لأن هذا الأمر لن يتم بسهولة من كلا الطرفين وخاصة أن كلاهما سيتأثران من جراء هذا القرار، فقد دعت الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي في مايو 2016 بريطانيا أن تبقى طرفا في محادثات بروكسيل لسبعة سنوات إضافية وهذا يعني من جهة أن بريطانيا ستظل تدفع أموالا ضخمة للإتحاد وهذا ليس في صالحها ومن جهة أخرى سيسمح لها الإتحاد الأوروبي بالولوج لبرامج مهمة وهذا ليس في صالحه، لا تزال المفاوضات جارية لحد الساعة، فقد قدمت تيريزا ماي خطة للبرلمان الأوروبي لن تظهر نتائجها إلا في 2019 وعليه إما سيتم تمديد مدة التفاوض، أو سيتم الانسحاب دون اتفاق أو سيتم تنظيم استفتاء جديد، في جميع الأحوال فإن أكبر خاسر في هذا القرار هو بريطانيا لأنها مهددة من الداخل قبل أن تكون مهددة من الخارج نظرا للاختلافات التي يشهدها الرأي العام أو الأحزاب سواء الحزب الحاكم أو الأحزاب المعارضة فانسحابها -إذا تحقق- وإن كان سيؤثر على الإتحاد الأوروبي في المجال المالي والاقتصادي وحتى في مجال الإمداد، إلا أنه لن يؤثر على وحدة هذا الأخير، فالمتتبع لمسار هذا التكتل يستنتج أنه تجاوز مشاكل كبيرة واستطاعت دوله أن تتخطى العديد من العقبات والوقوف في وجه الولايات المتحدة الأمريكية لمواصلة هذا البناء خاصة في مجال الدفاع، واستطاعت تكوين هوية أوروبية داخل حلف الشمال الأطلسي ومن ثم سياسة أوروبية للأمن والدفاع، رغم المعارضة الدائمة لبريطانيا التي كانت منذ البداية تلعب على الوترين، لذلك فالانسحاب البريطاني سيكون أزمة جديدة من الأزمات التي تواجه الاتحاد الأوروبي وسوف يتجاوزها.

الهوامش:

[1] Gilles Andreani,"l'Europe de la défense,y'a-t'il encore une ambition française ?",Politique étrangère ,avril 2002,p.984

[2] "Traité de Bruxelles 17 mars 1948",CVCE website,in http://www.cvce.eu.obj.traite_de_br, visité le 12.10.2017.

(3) Sophie Béroud et jean weydert, le devenir de l'Europe, les éditions de l'atelier, paris,1997,p122.

[4] Philippe de schootheete,la coopération politique Européenne,édition labor,Bruxelles,1986,p.15.

[5] Michel Manel,Un projet de défense européen, Berger levrault, Paris,1983,p.47.

[6] "En quoi consistait le plan Marshall pendant la guerre froide ,in www. futura sciences.com, ?" visité le 01.10.2018.

[7] دارين نيستروم، بيتر مالوف، السوق الأوروبية المشتركة، ترجمة الدكتور صلاح الدين نامق، دار النهضة العربية، القاهرة 1965، ص134.

[8] "Traité de rome 25 mars 1957",Digitheque MJP,in mjp.univ-perp.fr.europe.1957 rome3,visité le 12.10.2017.

(*) الوزير الأول البريطاني هارولد ولسن ينتمي لحزب العمال وقد كانت له عهدتين الأولى من 1964 إلى 1970 والثانية من 1974 إلى غاية 1976

[9] Joachim Willmann,"la communauté européenne et la Grande Bretagne",politique étrangére,n°01, 1967,p.39.

[10] سامي ريحانا، العالم في مطلع القرن 21، دار الملايين، بيروت 1998، ص.135.

[11] Joachim Willmann,"Op.Cit.,p.35-47.

[12] Jacque vernant,"le rapprochement franco-allemand et les relations Europe-Etats-Unis", défense nationale ,n°2,février 2013,p.14.

[13] Tony Blaire,prime minister of United Kingdom",Encyclopedia Britannica,visité le 12-09-2018, in:http://www.britannica.com/biography.

[14] Pierre Baudin,"De la défense de l'Europe à l'Europe de la défense" ,défense nationale, n°11,novembre 2000,p.42.

[15] Pierre Razoux,"Nos voisin Britanniques ont-il une stratégies?", défense nationale,n°8-9 Aout-septembre2003,p145.

[16] عماد جاد، "السياسة الخارجية والأمنية المشتركة"، الاتحاد الأوروبي من التعاون الاقتصادي إلى السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2001، ص.211

[17] Daniel Vernet, "Vers l'Europe de la défense", Commentaire,n°92,hiver2000-2001, p.782.

[18] Philippe Boone et patrice Cardot,"une démarche capacitaire pour l'Europe", Défense nationale,n°07,juillet2002,pp.9-10.

[19] André Dumoulain et autres,la politique européenne de sécurité et de défense,Pesd de l'opératoire à l'identitaire,bruylant,Bruxelles,2003,p.265.

[20] Bernard de Bressy,"Défense ou intervention,le paradoxe",Défense nationale,n°04,Avril,2000,p06.

[21] راضية ياسينة مزاني، "المشكل اليوناني التركي وتأثيره على مسار السياسة الأوروبية للأمن والدفاع"، مجلة فكر ومجتمع، العدد19، 2014، ص.398

[22] جيمس بلاك وآخرون، الدفاع والأمن بعد خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، فهم التبعات المحتملة لقرار المملكة المتحدة بمغادرة الاتحاد الأوروبي، PDF، مؤسسة راند، المملكة المتحدة، 2016.

[23] نوار جليل هاشم، "خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي دراسة في الأسباب والتداعيات"، مجلة المستقبل العربي، PDF مركز دراسات الوحدة العربية، العدد461، جويلية 2017.

[24] نفس المرجع.

[25] جعفري ساكس، "معنى بريكست"، ماذا يحدث في أوروبا؟، سلسلة مقالات جمعت ورتبت من قبل أحمد ياسين، .PDF، 2016، ص.9-10

[26] جورج سورس "البريكست ومستقبل أوروبا"، ماذا يحدث في أوروبا؟، مرجع سابق.ص.7-8

[27] جيمس بلاك و آخرون، مرجع سابق.

(28) "ميزانية بريطانيا تواجه مأزقا بين فاتورة بريكست والحفاظ على ماي"، الشرق الأوسط، 20-11-2017 على الموقعhttp://aawsat.com، أطلع عليه يوم 01-12-2018.

(29) نوار الصمد، "تمدد الشعبوية: كيف تهدد سيناريوهات بريكسيت مستقبل أوروبا في 2019"، 26 ديسمبر 2018، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، على الموقعfutureuae.com، أطلع عليه يوم 29-12-2018.

(30) "قادة دول الإتحاد الأوروبي منقسمون بشأن موازنة ما بعد البريكست"، 24-02-2018، على الموقع httttp://www.france24.com، أطلع عليه يوم 10.11-2018.

(31) هارولد جيمس "ثورة الخروج البريطاني"، ماذا يحدث في أوروبا؟، مرجع سابق.ص.5-6.